أهرام أونلاين: صندوق النقد الدولي يقول إن حزمة التمويل المصرية لا علاقة لها بإمكانية استقبال لاجئي غزة

أبرز موقع أهرام أونلاين تصريحات مدير الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي التي نفى فيها ارتباط قرض مصر باستقبال اللاجئين الفلسطينيين.

ونقل الموقع عن جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي يوم الأحد، قوله إنه لا توجد علاقة بين زيادة قيمة قرض مصر القادم من صندوق النقد الدولي وإمكانية استقبال اللاجئين من غزة في حالة الهجوم الإسرائيلي على مدينة رفح.

وقلل أزعور خلال مقابلة مع قناة «العربية» من شأن هذه الأنباء وسط حديث عن احتمال وقوع هجوم إسرائيلي على مدينة رفح الفلسطينية.

وأكد أن زيادة قيمة القرض مرتبطة بـ الفجوة التمويلية التي تحتاج مصر لسدها.

وأوضح أزعور أن مفاوضات المراجعة الأولى والثانية بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي ترتبط ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي صاغته الحكومة عام 2022 ويدعمه الصندوق.

وأضاف أن البرنامج يدور حول قضايا تتعلق بتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتنشيط النشاط الاقتصادي والنمو من خلال دور القطاع الخاص وتعزيز الحماية الاجتماعية.

وقالت مديرة الاتصالات الاستراتيجية في صندوق النقد الدولي، جوليا كوزاك، في مؤتمر صحفي يوم الخميس، إن صندوق النقد الدولي يواصل إحراز «تقدم ممتاز في المناقشات حول حزمة سياسات شاملة للتوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين للمراجعتين المجمعتين الأولى والثانية في إطار برنامج الإصلاح المدعوم من صندوق النقد الدولي».

وأضافت أن فريق صندوق النقد الدولي والسلطات المصرية اتفقوا على العناصر الرئيسة للبرنامج وأن السلطات المصرية أبدت التزامًا قويًا بها.

وقالت: «إننا نعمل بشكل وثيق للغاية مع السلطات المصرية وشركائها للتأكد من أن مصر ليس لديها أي احتياجات تمويلية متبقية وكذلك للتأكد من أن البرنامج يمكن أن يضمن الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي في مصر».